المحاضرة الأولى: (الوضع السياسي في الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي 1830)

هناك مرحلتين متمايزتين للعهد العثماني في الجزائر ، وهما: المرحلة الأولى؛ مرحلة بايلربيات 1518 -1587). والتي تمثل بالنسبة للجزائر ولسائر أقطار المغرب العربي من أغنى وأخصب الفترات سياسيا على الأقل بحيث استطاع العثمانيون الحفاظ على حدود البلاد، بل رسمها نهائيا، وفرض وجود الجزائر كدولة ذات سيادة، لا في المنطقة فحسب ولكن أيضا على مستويات خارجية هامة. أما المرحلة الثانية؛ والتي تنحصر في نهاية العهد العثماني، فهي مرحلة نقيضة للأولى تمامان بحيث يمكن القول إنه إذا كانت المرحلة الأولى قد طردت الاحتلال الإسباني من البلاد وبددت أحلامه نهائيا، فإن المرحلة الأخيرة من العهد العثماني قد مهدت لرجوع الاحتلال الأوروبي المتمثل في الأطماع الفرنسية التي تطورت شيئا إلى أن ابتلعت البلاد واستحوذت عليها وعلى عبادها.

وإن كانت هذه الظاهرة غير خاصة بالجزائر، وإنما هي ظاهرة تشترك فيها كل الأقطار التي كانت خاضعة للدولة العثمانية بطريقة أو أخرى وتسير في فلكها مشرقا ومغربا. وإن كانت مسؤولية العثمانيين في تقهقر البلاد، على مستويات عديدة، وجعلها عرضة أو فريسة للاحتلال، لا يمكن تبريرها ببساطة.

أ. الأوضاع الداخلية:

تميزت العقود الأربعة الأخيرة للعهد العثماني في الجزائر (1790 – 1830) بعدم استقرار نظام الحكم، فساد الفساد وعمت الفوضى القطاعات المختلفة للبلاد، ومنها قطاع الحكم نفسه، بحيث تولى الحكم خلال هذه الفترة ثمانية دايات، اغتيل منهم ستة، كما عرفت نفس الفترة عدة اضطرابات داخلية تمثلت في ثورة بعض القبائل والطرق الصوفية على نظام الحكم. وليس هناك أحسن من حمدان بن عثمان خوجة المعاصر للأحداث لتفسير ظاهرة تدهور الأوضاع الداخلية في الجزائر خلال الفترة المذكورة، حيث يقول: ((... كان من أسباب انحطاط البلاد إرسال المندوبين إلى أزمير يجمعون الأجناد، وبدلا من أن يتبع هؤلاء المندوبون الطريقة القديمة التي لم تكن تسمح أن يجند في الميليشات إلا الرجال النزهاء الذين لهم جاه ومكانة، فإنهم كانوا يفتحون أبواب الميليشيات لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدبوا وادينوا. وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيون ختنوا أنفسهم)).

إن العناصر الغريبة هذه التي تسللت إلى الجيش الجزائري ما فتئت أن وضعت يدها على كل المجالات الحساسة في الدولة، وشرعت في امتصاص كل طاقاتها الحية، بل ذهبت حسب حمدان خوجة إلى أبعد من ذلك، بحيث بدأت في ارتكاب المظالم ضد الجزائريين ، إذ يقول: ((وصارت تلك الميليشيات التي لا مبدأ لها ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل ...)).

لقد نصب الجمد في الحكم عن قصد حكاما ضعفاء أمامهم، حتى لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، مما فسح المجال للفوضى والفساد في البلاد. وقد بلغت الأوضاع أقصى درجة في التدهور، عند مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك عندما أقدم الجنود على اغتيال الدايات لسبب أو لآخر،

فهذا الداي مصطفى كان أول ضحية يغتال عام 1805، بسبب تعاطفه مع التجار اليهود، وفسح المجال أمامهم للتدخل في شؤون البلاد وبعده جاء دور الداي أحمد خوجة.

إن هذه الفترة يمكن تسميتها بفترة "الانقلابات العسكرية" التي كثرت وتعددت، وصحبها تغيير شامل وكامل لكل إطارات الدولة كلما تغير الداي. وعدم الاستقرار هذا نتج عنه، أن الموظفين الساميين وغيرهم لعلمهم بقصر مدة حكمهم، كلما تولوا منصبا فكروا في ازدياد ثرائهم الخاص لا غير، وذلك على حساب المصلحة العامة.

ومن المظاهر الهامة التي تميزت بها هذه الفترة، وهي تقديم العناصر الفاسدة أخلاقا ونية وإبعاد العناصر النزيهة ذوي النية الحسنة، مثل تقديم الباي عثمان، باي وهران، وتأخير يحي آغا، ثم عزله واغتياله، فالأول مثال للرشوة والفساد ، والثاني مثال للنزاهة والوطنية الخالصة.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الفترة السوداء من العهد العثماني في الجزائر ، قد عرفت بعض الدايات الذين كانت لهم مواقف تذكر، في اعادة الاستقرار للبلاد وإخراجها من الأزمة الخطيرة التي كانت تتخبط فيها، من هؤلاء نذكر على سبيل المثال، لا الحصر، الداي علي خوجة الذي حكم مدة قصيرة جدا (1817 – 1818)، لا تتجاوز الستة أشهر، ولكن مدته كانت حافلة بالأحداث الهامة، فلقد أدرك الأخطار التي كانت الانكشارية تشكلها على وجود الدولة الجزائرية، فقرر بكل حزم محاربتها، وقطع الصلة بينه وبينها، فقتل منهم خلق كثير، ونفي بعضهم، فكان علي خوجة أن ينجح في سياسته هذه، ولكن الموت كان أسرع منه.

أما الداي الثاني؛ الذي دخل التاريخ بسبب الأحداث الخطيرة التي عرفتها الجزائر في عهده هو: الداي حسين الذي سار على النهج الذي سار عليه علي خوجة، بحيث قرب الأهالي إليه وكذلك الكراغلة الذين كان مغضوبا عليهم، قبل عهده، وقد اختار حراسه من الأهالي الذين دعمهم بفرق من الانكشارية جندهم الشرق، وبقي يصدر أوامره من وراء أسوار القصبة تحسبا لكل الأخطار، إلى أن داهمته القوات الاستعمارية الفرنسية ووضعت حدا لحكمه، الذي دام قرابة 12 سنة.

وقد لعب الوضع الاقتصادي دورا كبيرا في إحباط الدولة الجزائرية بحيث قلت الموارد المالية، وأضحت خزينة الدولة شبه فارغة، لا تستطيع حتى تسديد رواتب الجنود، وهو الشيء الذي أدى إلى اغتيال كل الدايات الذين لقوا حتفهم على يد الانكشاريين. والداي الناجح هو الذي يستطيع توفير المرتبات الشهرية للجند. واعتقد الدايات هؤلاء أن الحل يكمن في رفع الضرائب المقررة على الأهالي وجلب ما يمكن منها للتصدي للوضع المتدهور اقتصاديا، ولكن تطبيق هذه السياسة، وما نتج عنها، خلفا هوة كبيرة بين الحاكم والمحكوم، وعجلا في انهيار الحكم ونبذه قبل الأهالي.

لقد تميزت هذه الفترة بشبه فوضى إدارية وسياسية، بحيث غابت السلطة المركزية تقريبا من الساحة، الشيء الذي فسح المجال واسعا لتجاوزات عسكرية وإدارية خطيرة أدت إلى عدة انتفاضات قامت ضد العثمانيين في البلاد منها: انتفاضة منطقة زواوة أعوام 1804، 1810، 1824، وانتفاضة

الطريقة الصوفية الدرقاوية في شرق وغرب البلاد سنتي 1804 و1805، وانتفاضة النمامشة في الأوراس سنة 1818، وانتفاضة وادي سوف سنة 1824 وانتفاضة التيجانية سنة 1818.

ب . الأوضاع الخارجية:

1. العلاقة الجزائرية الفرنسية:

منذ القرن 16م كانت فرنسا تتمتع في الجزائر بامتيازات تجارية خاصة، فكانت لها مؤسسات تجارية في عنابة، والقالة ورأس بونة، والقل، وكانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب سنوية متفقًا عليها إلى الباشا من جهة وإلى باي قسنطينة (الذي توجد هذه المؤسسات في إقليمه) من جهة أخرى، وكانت فرنسا مقابل ذلك تتمتع بحق صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوروبا.

وتطورت هذه العلاقات وأصبحت أفضل في عهد الثورة الفرنسية، فقد اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار أوروبي محكم، وتكونت بين الدولتين علاقات ودية باستثناء فترة الحملة الفرنسية على مصر (1798 . 1802) حين طلب السلطان من الجزائر اعلان الحرب على فرنسا.

في سنة 1794 سمحت الجزائر للحكومة الفرنسية أن تتمول من موانئ الجزائر، في وقت كانت فيه الأسواق الأوروبية مغلقة في وجه التجارة الفرنسية، وفي سنة 1796 أقرضت الجزائر حكومة الثورة في فرنسا مليونًا من الفرنكات بدون فائدة، بشرط أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء الحبوب من الجزائر.

في البداية كان شراء المواد الغذائية من الموانئ الجزائرية يتم بطريقة مباشرة، فتدفع الشركة الفرنسية المعينة (الشركة الملكية، ثم خلفتها بعدها الوكالة الوطنية الفرنسية) الثمن إلى الحكومة الفرنسية، ثم غيرت فرنسا طريقة الدفع، أثناء حكومة المؤتمر، فلجأت إلى التاجرين اليهوديين الجزائريين بكري وبوشناق ليقوما بدفع بدلها إلى الحكومة الجزائرية.

لكن ما لبثت العلاقات الفرنسية الجزائرية أن سادها الفتور والتوتر، وذلك بسبب احتلال فرنسا لمصر في سنة 1798، بحيث ردت الجزائر على التحدي بمثله وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، ولم تكتف الجزائر بذلكن بل أعلنت الحرب على فرنسا، وبقيت الجزائر على موقفها حتى خروج الفرنسيين من مصر سنة 1801، وهي السنة التي أبرمت فيها معاهدة بين الطرفين نصت على أساسها على ضرورة إعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين فرنسا والجزائر.

ورغم هذه الاتفاقية فإن نابليون بونابرت شرع في اعداد خطة لاحتلال الجزائر، بل لاحتلال دول المغرب العربي ليتسنى لفرنسا فرض سيطرتها على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وجعله (بحيرة فرنسية). ولتحقيق مشروعه هذا طلب من كل المواطنين الفرنسيين الذين لهم دراية بالشؤون الجزائرية، أو الذين عاشوا فيها المساهمة في مشروعه بتزويده بما لديهم من معلومات خاصة وعامة تخص هذا البلد، وفي نفس الوقت وجه إلى الجزائر عدة بعثات استكشافية تجسسيه للتعرف على

أحوال البلاد اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا وسياسيا، فقامت هذه البعثات، وهي كثيرة برسم خرائط جغرافية للجزائر ومناطقها، كما جمعت أخبارا هامة.

ولكن أهم بعثة أرسلها نابليون الأول من أجل تنفيذ خطته العسكرية لاحتلال، وهي الخطة التي سيعتمد عليها لاحتلال الجزائر في سنة 1830، خطة أحد ضباطه العسكريين الأكفاء وهو الضابط بوتان (Boutin) الذي أرسله وطلب منه خطة من خلال العمل تحقيق لهذا الغرض. وبالفعل أقام بوتان في مدينة الجزائر مدة 68 يوما، أي من 9 ماي إلى 17 جويلية، من عام 1808. وخلال هذه المدة جاب البلاد من الشرق وإلى الغرب، دارسا السواحل الجزائرية وكل ما يتعلق بالشؤون الأهلية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، كما تسلل متنكرا بين الناس وجمع معلومات هامة عن المجتمع والسلطة المركزية، وقد وضع بوتان خرائط ورسومات دقيقة لكل تحصينات المدينة ومواقعها الحساسة موضحا كيفية ضربها وعدد القوات الفرنسية الضرورية لاحتلالها، كما أشار في مخططه إلى مكان إنزال القوات الفرنسية والفترة المناسبة للاحتلال وكيفية توزيعها وزحفها على مدينة الجزائر.

لكن نابليون لم يتمكن من تنفيذ مشاريعه الاحتلالية وذلك بسبب مداهم الظروف له وانشغاله بالحروب الأوروبية. وخلال نفس الفترة لاعتبارات سياسية خطيرة، منها مداهمة الانجليز لمدية الجزائر وضربها.

ثم تحسن العلاقات الجزائرية الفرنسية لا سيما سنتي 1817 و1818، ولكن سرعات ما تدهورت هذه العلاقات بسبب قضية الديون، التي أثرها الداي حسين طيلة فترة حكمه والتي انتهت كما هو معروف (بضربة المروحة) الشهيرة يوم 29 أفريل من سنة 1827. والتي حدثت بمناسبة عيد الأضحى حضر كالعادة القناصل الأجانب ومن بينهم القنصل الفرنسي دوفال لتهنئة الداي حسين الذي ألح على قنصل فرنسا بضرورة دفع الديون مذكرا إياه بالرسائل التي وجهها إلى ملك فرنسا بضرورة دفع أجابه القنصل (دوفال) اجابة مهينة ومستفزة أن ملك فرنسا (شارل العاشر) لا يتنازل لإجابة أمثالك، فما كان من حسين باشا إلا أن أشار إليه بمروحته بالخروج من المجلس الرسمي، وقد أصبحت هذه الحادثة الدبلوماسية تعرف (بحادثة المروحة). وتصاعد التوتر بعدها بين الدولتين حتى وصل الحصار البحري ثم الاحتلال.

2. الحملة الفرنسية واحتلال مدينة الجزائر 1830:

في يوم 15 جوان من عام 1827 وصل إلى الجزائر الضابط الفرنسي كولي (Collet) على رأس أسطول بحري حاملا معه إنذارا إلى الداي حسين يطلب منه بأن يرسل وفدا حكوميا رسميا ليقدم اعتذاراته للقنصل الفرنسي دوفال، ثم يرفع العلم الفرنسي على قلاع الجزائر، وقصر الداي والميناء، وتطلق بعدها مائة طلقة مدفعية تحية للعلم الفرنسي، فرض الداي هذا الشرط. ولكن الحقيقة فإن قبول الداي حسين أو عدمه، كان في نظر الفرنسيين مجرد تكتيك سياسي، بحيث لوحظ في اليوم التالي بواخر حربية كثيرة كانت راسية ليس بعيدا عن الجزائر، تنتظر الإشارة الخضراء لرفع رايتها الحربية ضد البلاد، وفي اليوم ذاته أي يوم 16 جوان بدأ الحصار البحري الفرنسي الفعلي. وكانت

فرنسا ترمي من وراء ذلك إلى تجويع الشعب الجزائري وإثارة مشاعر الغضب والتذمر ضد السلطة الحاكمة، لعل ذلك سيطيح بها، مما يسهل لها مهمتها في احتلال البلاد.

ولم يكن الحصار البحري الفرنسي مقتصرا على مدينة الجزائر وحدها، بل شمل جميع البلاد شرقا وغربا، وحال دون وصول المواد الأوروبية إلى البلاد، الشيء الذي أثر على السكان الذين أبدوا تذمرهم من عدم قلة الكسب بسبب تعطل موانئهم عن التبادل التجاري مع الغرب، وقد حاول بدون جدوى الأسطول الجزائري، الذي فقد كثيرا من قواه ماديا وبشريا فك الحصار فاشتبك مع الأسطول الفرنسي، فكانت النتيجة أن ألحق به هذا الأخير أضرارا بالغة، فعاد إلى ميناء الجزائر، ولم يحاول الكرة ثانية. وهي خطة خولت للفرنسيين التقييم الفعلي للقوة البحرية الجزائرية وعدم جدواها أمامه، ومنذ ذلك الحين كان بإمكان فرنسا دخول الجزائر متى شاءت، ولكن الظروف الدولية وتشتت قواتها في جنوب أمريكا وأوروبا، حال دون تطبيق مشاريعها الاستعمارية في شمال إفريقيا.

وبعد سنتين من الحصار، استاء الرأي العام والحكومة الفرنسية من جدواه لعدة أسباب، منها أن الجزائر توجد في موقع استراتيجي يجعلها تستغني عن أوروبا تجاريا وأنه بإمكانها الصمود أما الحصار لعشرات السنين، ومقابل ذلك ماذا تجني فرنسا التي أثقل كاهلها تكاليف الحصار.

وفي المقابل كان الجانب الجزائري الداي حسين قد أمر باي قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في إقليمه، استمر الحصار الذي كان الفرنسيون يهدفون من ورائه إلى قطع التموين عن الجزائر، فكان أسطولهم المحاصر يتكون من 12 سفينة كانت تقوم بمراقبة الموانئ الجزائرية، وكانوا يوقفون بعض السفن المشبوهة ويحتجزون بعض السفن الأخرى، ولكن الحصار لم ينه عملية القرصنة. وبالتالي لم ينجح.

ولما عجز الفرنسيون عن إجبار الجزائر على الاستجابة لمطالبهم، ومنها إرسال وفد رسمي إلى باريس للاعتذار علنيا عن إهانة فرنسا في قنصلها لجأوا إلى تدبير حملة عسكرية لتأديب الباشا، حسب تعبيرهم، وكانت هناك اتصالات بين فرنسا ومحمد علي باشا والي مصر، لقيام هذا بالحملة بريا ودعم فرنسا له بحريا ودبلوماسيا، ولكن هذه الجهود لم تصل إلى اتفاق نهائي لهما لعدم قبول فرنسا بشروط محمد علي باشا.

في 30 جانفي سنة 1830 قررت الحكومة الفرنسية، التي كانت تحت رئاسة دي بولينياك، أن تبعث حملة ضد الجزائر. فأخذ الفرنسيون يعدون العدة لحملتهم على الجزائر. وبينما الجيش والجواسيس والخبراء يستعدون للحملة بريا، كان الدبلوماسيون يؤمنون دعم أوروبا، ومنها بريطانيا، للمشروع باعتباره مشروعا لصالح التجارة المسحية، بوقف القرصنة وتخليص أوروبا من مصدر القلق والاضطراب. وهكذا حصلوا على موافقة البابا وحياد بريطانيا، وتأييد الدول الأوروبية حتى أن الحملة شاركت فيها عناصر من مختلف دول أوروبا بما في ذلك روسيا. وقد ضمت بالإضافة إلى الجنود، تراجمة ومستشرقين، وفنانين، ومغامرين من كل صنف، كما صمت عناصر من أصحاب المذاهب

السائدة كالرومانتكيين والسانسيمونيين الذين كانوا يحلمون برؤية العالم الذي عرفوه عن طريق ألف ليلة وليلة أو الذين كانوا يبحثون عن شعب يجربون فيه مبادئهم الاشتراكية (الميثالية).

أما الرأي الفرنسي بررت له دوافع الحملة منها الانتقام من الجزائر التي أهان الداي حاكمها الشرف الفرنسي حين ضر القنصل الفرنسي بمروحة أمام جمهور ديبلوماسي.

أما أهداف الحملة فكانت تتمثل في زيادة شعبية نظام شارل العاشر غير المحبوب. والفرار من دفع الديون. منافسة الدول الأوروبية الأخرى خاصة بريطانيا، على خلق إمبراطورية جديدة.

انطلقت الحملة يوم 14 جوان 1830 وكان على رأسها وزير الحربية الكونت دي بورمون أما قائد الأسطول فكان الأميرال دوبيري، وكانت الحملة تصم 60 ألف جندي، وأكثر من 100 سفينة حربية وحوالي 400 سفينة ناقلة للمؤون والمعدات، وقد كلفت الحملة ميزانية فرنسا 430.050.00 فرنك، ولكن الفرنسيون يفتخرون بأنهم لم يقوموا في حملاتهم العسكرية بحملة انتهت باسترجاع كل مصروفاتها وفاص منها الشيء الكثير إلا هذه الحملة ضد الجزائر فقد قدرت الأموال التي وجدوها في خزينة الدولة الجزائرية بـ 558.645.27 فرنكا وكانت هذه الخزينة كانت قد عرفت النهب والاختلاس من قبل قادة الحملة بل اتهم في ذلك الحين حتى الملك لويس فليب والقائد دي بورمون، مما جعل السلطات تنصب عدة لجان للتحقيق في مصير أموال الخزينة الجزائرية التي تفرقت بين جيش الاحتلال.

نزلت الحملة في سيدي فرج غربي العاصمة، لم تكن السلطات الجزائرية تتوقع الخطر منه، ولذلك لم يكن محروسا ولا محصنا، وبعد عدة معارك (منها معركة اسطوالي في 19 جوان 1830) جرت مفاوضات بين حسين باشا والكونت دي بورمون، انتهت بتوقيع اتفاق من بنوده تسليم المدينة (العاصمة) في 5 جويلية 1830، وضمان سلامة شخص الباشا ومن يرافقه، واحترام الدين الإسلامي، واحترام المرأة والمساجد والتقاليد والأملاك الخاصة، وقد استلمت البحرية الفرنسية الأبراج والحصون ورفعت عليها العلم الفرنسي في الوقت المتفق عليه، ودخل قائد الحملة قصر الباشا الواقع في أعالي القصبة، واستلم بدوره مفاتيح الخزينة. وترضية للجنود المغامرين أباح دي بورمون المدينة لهم ثلاثة أيام، فاشتد خوف المدنيين وكثر النهب والاعتداء، مما جعل آلاف السكان يغادرون المدينة هروبا بأنفسهم وبما خف حمله من متاعهم، سالكين طريق الشرق والجنوب، أما الباشا نفسه فقد حمله الفرنسيون على احدى سفنهم إلى نابلي حسب رغبته وبعدها توجه إلى ليفورنيا وزار فرنسا في السنة الموالية، ثم استقر في الإسكندرية بمصر حيث توفي سنة 1838.